تطوير مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى بالفيوم على ضوء متطلبات سوق العمل

إعداد

هناء أحمد محمود حسنين

أ.د/ يوسف عبد المعطى مصطفى
أستاذ الإدارة التربوية سياسات التعليم المتفرغ
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.م.د/ حسنية حسين عبد الرحمن
أستاذ التربية المقارنة المساعد
كلية التربية – جامعة الفيوم

المستخلص

هدف البحث إلى تطوير مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى من خلال تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ودوره فى دعم سوق العمل وتجسير الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفنى ومتطلبات سوق االعمل ، وقد استخدم البحث المنهج الوصفى التحليلى وتوصل البحث إلى بعض الآليات منها: تطوير المهارات الشخصية والعملية للطلاب التفكير الإبداعي والحلول المبتكرة، إنشاء موقع الكترونى يتضمن معلومات كافية عن : المهن المتنوعة وتوصيفهاعن احتياجات سوق العمل،إعادة هيكلة مدارس التعليم الثانوى الصناعى ، من خلال استحداث تخصصات جديدة لمواكبة التغيرات العصرية المتعلقة بتكنولوجيا التدريب والإنتاج .

Abstract:

The research aimed to develop secondary technical industrial education schools through developing technical education and vocational training and its role in supporting the labor market and bridging the gap between the outputs of technical education institutions and the requirements of the labor market. The research used the descriptive analytical approach and reached some mechanisms, including: developing students' personal and practical skills, creative thinking and innovative solutions, creating a website that includes sufficient information about: various professions and their description according to the needs of the labor market, restructuring secondary industrial education schools, by creating new specializations to keep pace with modern changes related to training and production technology.

المقدمة

تولي مصر التعليم الثانوي اهتماما خاصاً في ضوء التوجهات الوطنية التنموية المعاصرة الخطة الاستراتيجية للتعليم (2014- 2030) ، والتي تتضمن الإتجاه نحو تعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل و الإنفتاح علي توجهات العالم في استثمار الطاقات البشرية في مؤسسات التعليم لاسيما مؤسسات التعليم الثانوي الفنى الصناعى .

إن مؤسسات التعليم في القرن الحادي والعشرين مطالبة بأن تتبنى سياسات تعليمية جديدة أعمق كثير من سياستها الحالية، إذ هي في حاجة إلي التفكير الجدي في إستثمار علي الطاقات البشرية و إعادة التفكير في الحاضر و المستقبل في عالم أصبح معتمد على التكنولوجيا بشكل متزايد يصل إلي حد التماس فلسفة جديدة للمعلومات يمكن تطبيقيا في كافة مناحي الحياة ، فلسفة تؤمن بتوظيف التكنولوجيا وإعادة بناء الإنسان(لوتشيانو فلوريدى ، 2017: 13)

وكي نتمكن من إعادة صياغة سياسات التعليم فنحن في حاجة إلي طرح رؤى تعليمية جديد ومبادرات مبتكرة قادرة علي مواجهة تحديات الأمة ، و استنفار همتها والإلتفاف حول مشروع تعليمي استثماري جديد يفتح آفاقاً هائلة لتعزيز القدرات الكامنة لدي طالبنا في مؤسسات التعليم لاسيما الصناعية (نبيل حنفى ، 2008: 157).

و يأتي التعليم الثانوي الصناعي في مصر ميداناً خصباً للعبور نحو آفاق تنموية جديدة تنقله نقل نوعية نحو الانفتاح علي السوق المحلية والعالمية و تأهيل طلابه لممارسات استثمارية وفق مبادرات وسياسات ورؤي عصرية تؤمن بأن استثمار رأس المال البشري هو أرقي أنواع الاستثمار (ميادة نبيل ، 2018 : 237)

فمتطلبات العصر المتعلقة بتطوير التعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات والمتغيرات الاتصالات والمعلومات والعولمة ومتطلبات الجودة اشاملة , والميزة التنافسية والقوى الاقتصادية العالمية والمحلية التي يمر بها المجتمع العالمي ، والتي تتمثل في الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة واتباع سياسة التحرر الاقتصادي والأسواق المفتوحة بعد تطبيق اتفاقية الجات ، وأثر تلك المتغيرات والمتطلبات على التعليم عامة والتعليم الثانوي الصناعي نظام الثلاث سنوات بصفة خاصة ، وتأثير القوى الثقافية والسياسية والاجتماعية على ذلك النوع من التعليم ، حيث غيرت من فلسفته وأهدافه وأساليبه ومناهجه ، فظهرت علوم وتخصصات لم تكن معروفة من قبل ، وظهرت الحاجة إلى تطوير التعليم الثانوى الصناعى نظام الثلاث سنوات' لكى تتحقق أهداف تحسين ودعم التعليم الثانوى الصناعى ،نظام الثلاث سنوات وتحتل منظومة التعليم الفنى فى دول العالم المتقدم، وفى الاقتصاديات سريعة النمو مكانة كبيرة، وترجع أهمية التعليم الفنى إلى أنه أحد أهم آليات الدولة فى مواجهة البطالة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ، وتم تغيير مسمى مدارس التعليم الفنى الجديدة (نظام التعليم المزدوج) لتصبح مدارس التكنولوجيا التطبيقية يحصل فيها الطالب على شهادة التكنولوجيا التطبيقية نظام الثلاث سنوات(دعاء محمد ، 2018: 145)

كما تعددت التجارب العالمية في الإصلاح التربوي عامة ، وإصلاح وتطوير التعليم الثانوي الصناعي بصفة خاصة ، وهذا ما تشهده كافة النظم التربوية على مستوى العالم ويقصد بالاتجاهات المعاصرة الممارسات التربوية المشتركة البارزة في العالم المعاصر مع التركيز بصفة رئيسة على الدول الكبرى التي تحظى بنفوذ عالمي كبير (وزارة التربية والتعليم ، 2014: 6).

ويمثل التعليم الثانوى الصناعي أحد أهم فروع التعليم الفني ، حيث يهتم بإعداد الكوادر البشرية المدربة على مستويات مختلفة من الكفاية والمهارة والثقافة مع ربط الأهداف المهنية بالأهداف أقصى ممكن(محمد منير ، 2005: 78)

كما تفتقر سياسة القبول والدراسة بالمدارس الثانوية الصناعية إلى نظام لتوجيه الطلاب وإرشادهم ومساعدتهم على إكتشاف ميولهم وقدراتهم واستعدادهم لهذا النوع من التعليم ، ودون مراعاة للإحتياجات الفعلية فى سوق العمل من التخصصات المختلفة (أميرة 2016، 642) .

وهناك فجوة واسعة فى العلاقة التى تربط بين التعليم التقنى والتدريب المهنى وبين سوق العمل فى قطاعاته المختلفة ؛ وذلك لعدم نضج النظرة المجتمعية لخريجى التعليم الفنى الصناعى ؛ وتأخر تدخل الدولة فى جميع مستوياتها لعلاج مشكلة ربط الشهادة التعليمية ومستوى الجدارة المهنية ، وعدم تقديم إستراتيجية جادة تهدف إلى النهوض بالتعليم الثانوى الفنى الصناعى وربطه بإحتياجات سوق العمل .

مشكلة البحث :

" أن التعليم الفنى عامة والتعليم الصناعى خاصة فى مصر يواجه العديد من التحديات ،منها : النظرة المتدنية من قبل المجتمع ، وعزوف الطلاب المتميزين الذين ينتمون إلى مستويات اجتماعية واقتصادية مرتفعة عن الإلتحاق به ، وضعف منظومة الجودة بسبب تهالك البنية التحتية ، وضعف الأنشطة المدرسية وغياب المعايير القياسية ، وعجز فى مدرسين ومدربين الدروس العلمية ؛ فهم إما غير موجودين إطلاقًا فى بعض المدارس أو موجودين ويحتاجون إلى تدريب عال الجودة ، هذا بالإضافة إلى الضعف الشديد فى ربط هذه المنظومة بمؤسسات الإنتاج وتقديهما فى جهات متعددة لا ينظم أمورها أى كيان أو قانون"(وزارة التربية والتعليم ،2012) .ويتمثل سؤال البحث كلآتى

كيف يمكن تطوير إدارة مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى الثلاث سنوات بالفيوم على ضوء متطلبات سوق العمل ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهى كما يلى :

1- ما الإطار النظرى لمتطلبات سوق العمل ؟

2- ما الواقع النظرى لتطوير إدارة مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى ؟

3- ما الواقع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أفراد عينة البحث ؟

4- ما مقترحات تطوير إدارة مدارس التعليم الفنى الصناعى الثلاث سنوات بالفيوم على ضوء متطلبات سوق العمل ؟

أهمية البحث :

- تنطلق أهمية البحث الحالى من أهمية ودور برنامج دعم وإصلاح التعليم االتقنى والتدريب المهنى(TVET)
- أهمية التعليم الثانوى الفنى الصناعى والذى يعتبر المصدر الرئيسى لإمداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفيًا والتى تلعب دورًا هامًا فى البلاد ، والدور الكبير االتى تلعبه مدارس التعليم الصناعى فى المجتمع من خلال تنمية البيئة وخدمة المجتمع وإعداد الشباب لسوق العمل وأهميته لإستراتيجية القومية لمصر 2030م فى تحقيق التنمية المستدامه .

أهداف البحث :

هدف البحث إلى تطوير إدارة التعليم الثانوى الفنى الصناعى بالفيوم على ضوء متطلبات سوق العمل من خلال التعرف على متطلبات سوق العمل " تطوير قطاع التعليم التقنى والتدريب المهنى ودوره فى دعم سوق العمل وتجسير الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفنى ومتطلبات سوق العمل.

منهج البحث :

- اقتضت طبيعة هذة الدراسة استخدام المنهج الوصفى لملائمته لهدف الدراسة

مصطلحات البحث

التعليم الثانوى الصناعى : Technical Secondary Education

ويعرف التعليم الثانوى الصناعى ،"ذلك التعليم الذى يقوم بإعداد الأفراد مهنيًا ليقوموا بتحمل أعباء الإنتاج الصناعى بعد الحصول على الشهادة الإعدادية والتخرج فى مدارس التعليم الثانوى الصناعى بجمهورية مصر العربية "(أحمد فارس بن ذكريا أبو الحسن ،2009: 314) .

ويعرف بأنه " تعليم وتدريب لاكتساب المهارات العلمية والمعرفة والفهم والقيم الضرورية للعمل في مهنة أو مجموعة من المهن" (أحمد ذكى بدوى2006 : 335).

ويعرف التعليم الثانوى الفنى الصناعى إجرائيًا :نوع من التعليم النظامى يتضمن الإعداد التربوى الجيد والتوجيه المهنى والسلوكى يركز على المهارات الفنية والصناعية ، ويهدف إلى إعداد فنى يتناسب مع سوق العمل المحلى والاقليمى والعالمى.

سوق العمل : Labor market

يعرف سوق العمل بأنه " الوسط الذى يقوم فيه المشتغلون بعرض خدماتهم فى ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم ، كما يقوم أصحاب العمل باستخدام هذه الخدمات واستثمارها مقابل شروط معروفة مسبقا (فاروق عبد فلية ،أحمد عبد الفتاح الذكى ،2004: 412)

ويعرف إجرائيا :مجموعة المعارف والمفاهيم والمهارات ووالقيم والاتجاهات والسلوكيات اللازمة لخريج المدارس الثانوية الفنية الصناعية للملائمة سوق العمل بكفاءة وابتكار .

أبحاث و دراسات سابقة :

دراسة اسماء مصطفى (2020)

هدفت الدراسة التعرف على مدى إسهام التعليم الفنى الصناعى فى تلبية إحتياجات سوق العمل فى المدن الصناعية فى المجتمع المصرى .واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى والإستعانة باستبيان ،ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة ما يلى أن المدارس الثانوية الصناعية بمدينة السادس من أكتوبر تقوم بتخريج خريجين فى تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، عدم وجود قنوات اتصال بين الشركات الصناعية والمسؤولين عن التعليم الصناعى. عدم وجود قنوات اتصال بين الشركات الصناعية والمسؤولين عن التعليم الصناعى (اسماء مصطفى ، 2020)

دراسة عبير(2019) هدفت الدراسة تفعيل دور الجهات المانحة فى تهيئة طلاب التعليم الثانوى الصناعى لسوق العمل على ضوء مدخل إدارة المشروعات وذلك من خلال التعرف على الاطار الفكرى لمدخل إدارة المشروعات وتوصلت لعدة نتائج من أهمها : ضعف ملاءمة خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى مصر لسوق العمل ، وضعف دور كل من الجهات المانحة ووحدات تيسير الأعمال إلى الانتقال إلى سوق العمل بمدارس التعليم الفنى الصناعى ، إنشاء قاعدة بيانات توضح إحتياجات وخصائص سوق العمل من العمالة الماهرة (عبير أحمد ، 2019).

دراسة Phillip ,2019:14 هدف البحث إلى تسليط الضوءعلى كيفية استخدام مزيج من التعليم والتدريب التقنى والمهنى وتعليم ريادة الأعمال لمعالجة مشكلة البطالة وسوق العمل، ونقص الموارد البشرية فى مقاطعة لوساكا – زامبيا واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى واستخدمت الاداة استبانة وزعت على الطلاب ومسئولى التعليم والتدريب التقنى وخبراء الصناعة .**وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها** :أن تدريس دروس ريادة الأعمال للطلاب المهنية كان من المرجح أن يشعل روح المبادرة الخاملة ويزيد طموحهم ،.أن التوظيف الذاتى من خلال ريادة الأعمال فى الأعمال المهنية ذات العلم ،هو أحد أفضل الحلول لمعالجة مشكلة البطالة الحادة السائدة ونقص الموارد البشرية ، يتم تدريب الطلاب ليكونوا رواد أعمال محتملين وليسوا باحثين عن عمل (Phillip ,2019:14)

دراسة دعاء 2017: هدف الدراسة إلى تحقيق الوقوف على واقع تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية ب ج. م . ع ، والتوصل إلى مجموعة من المتطلبات الإدارية لتعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية ب ج. م . العينة ، مجموعة من الخبراء والمتخصصين فى مجال التعليم الثانوى الصناعى نظام 3 سنوات على مستوى محافظة القاهرة ، ويتبنى البحث المنهج الوصفى الذى يرصد الواقع ، وتوصلت البحث إلى عدة نتائج من أهمها :

1- تضمين تعليم ريادة الأعمال بالمدارس الثانوية الصناعية ، لما لها من أهمية قصوى .

2- تزويد معلمي وطلاب المدارس الثانوية الصناعية بالمهارات الريادية والقيادية والاتصالية والشخصية اللازمة لمواكبة التغيرات المتلاحقة واحتياجات سوق العمل

3- تبنى فكر ريادة الأعمال بحيث يصبح ضمن ثقافة هذه المدارس وقيمها ورؤيتها وأهدافها ،وممارستها من خلال برامجها وأنشطتها وعملياتها

– وتتشابة الدراسات السابقة مع البحث ملاءمة خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى مصر لسوق العمل استخدام مزيج من التعليم والتدريب التقنى والمهنى وتعليم ريادة الأعمال لمعالجة مشكلة البطالة وسوق العمل ،كما فى دراسة عبير ،ودعاء، Phillip،

– وتختلف بعض هذة الدراسات فى بيئة الدراسة كما فى Phillip ، دعاء ، واسماء،

– =––– واستفاد البحث من الدراسات السابقة فى بناء الاطار النظرى وبناء الاستبانة .

خطوات السير فى البحث:

1– الإطار النظرى لمتطلبات سوق العمل .

2– ما مدى ملائمة خريجى التعليم الثانوى الصناعى لسوق العمل ؟

3– ما وقع تطوير لتعليم الثانوى الفنى الصناعى على ضوء سوق العمل.

4– ما مقترحات تطوير إدارة مدارس التعليم الثانوى الصناعى على ضوء سوق العمل

الاطار النظرى :

يمثل التعليم الثانوى الفنى الصناعى جزءً حيويًا من النظام التعليمى يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي وإكساب المهارات والقدرات الفنية، والذي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية بهدف إعداد فنيين مهرة في مختلف المجالات والتخصصات الفنية، بما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، والمساهمة في الإنتاج الفردي والجماعي وتهيئة الطلاب لسوق العمل .

أولا: سوق العمل :

يواجه سوق العمل تغيرات سريعة ومتلاحقة ، نتيجة لما فرضته الثورة العالمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات ،وما لحق بها من تطورات فى مجال المنافسة الإقليمية والعالمية ،الأمر الذى يتطلب الوقوف على ما حدث بها من

تطورات ، بغية تحديد الرؤية المستقبلية لمتطلبات هذه الأسواق من القوى العاملة المتخصصة من خريجى التعليم الفنى الصناعى (UESCC,2013:6) .

وأصبح سوق العمل يتطلب فنى له عدة مواصفات ،وهى ما يلى:

1. يمتلك مهارة عالية وينتمى إلى الوطن وإلى المهنة .
2. يدرك قيمة اتقان العمل والإخلاص والأمانة فيه .
3. يمتلك قاعدة علمية وثقافية تؤهله لمتابعة التطور فى مجلات مهنية والإرتقاء بمستواه الاجتماعى ،ومتابعة تعليمه وتدريبه .
4. يراعى أسس السلامة المهنية فى الممارسة ، والأمان فى التعام مع منتجاته .
5. يتمكن من الالتحاق بسوق العمل مباشرة ، أو التأقلم بسرعة مع حاجات سوق العمل .
6. يستطيع الارتقاء بمستواه المهنى والتحول بين التخصصات الفرعية المهنية والمهن القريب.

وفى الكليات المهنية والتقنية ومؤسسات التدريب الأخرى تدرك أنها لا تعمل فقط للدراسة والتدريب الأخرى ونقل المهارات فى مختلف مجالات الخبرة الفنية ولكن أيضا لربط تعهدهم التعليمى للاحتياجات الإجتماعية والتحسينات الاجتماعية من خلال التعزيز المستمر لنظام التعليم حيث أن هذه الكليات التقنية والمهنية هى مساهم رئيسى فى الجهود المبذولة لتشكيل الإبداع والطلاب المبتكرين الذين يساهمون بشكل أكثر فعالية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(Kim W.Land Aminuddin.H,2018:343)

ومما سبق يمكن القول أن إدارة المنظمات التى تسود فيها الجوانب القيمية والأخلاقية ،والسلوكية والمعتقدات فى المجتمعات التى تعمل فيها وفى حقيقة

الأمرفإن هذه الجوانب لم يحكمها قوانين ملزمة لكن احترامها يعد أمرا ضرورياً لرفع سمعة المنظمة ، وقبولها فى المجتمع .

كما أن لتأثيرات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لعمليات المدارس الثانوية الفنية وخاصة مدارس التعليم الصناعى على المجتمع المحيط وخلق القيمة من خلال إنتاج الخامات وخلق فرص العمل ،وتجنب الأنشطة التى تحطم الثقة بين المدارس والمجتمع مثل الفساد والرشوة .

يُعتبر إرتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب من أكبر المشكلات التي تواجهها مختلف الاقتصادات والمجتمعات في عالم اليوم، وذلك في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء .وسيتعين استحداث ما لا يقل عن 475 مليون وظيفة جديدة خلال العقد المقبل لاستيعاب الشباب العاطلين عن العمل حالياً والبالغ عددهم 73 مليوناً، والوافدين الجدد إلى أسواق العمل الذين يبلغ عددهم 40 مليوناً كل سنة .وفي الوقت ذاته، تشير استقصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 7 إلى أن أرباب العمل والشباب على حد سواء يعتبرون أن الكثير من الخريجين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لعالم العمل .ولا يزال الحصول على عمل لائق يقترن بصعوبات كبيرة .ويبقى القطاع غير الرسمي والقطاع الريفي التقليدي مصدراً رئيسياً من مصادر العمل في بلدان عديدة .ويبلغ العدد الحالي للأشخاص الذين تتسم ظروف عملهم بعدم الاستقرار 1.44 مليار نسمة على صعيد العالم. ويمثل العمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا أكثر من نصف هذا العدد، بحيث يعمل ثلاثة من أصل كل أربعة عمال في هاتين المنطقتين في ظروف يعوزها الاستقرار.

ومن شأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يزودا الشباب بالمهارات اللازمة للإلتحاق بعالم العمل، بما في ذلك مهارات العمل الحر .ومن شأنهما أيضاً

أن يحسّنا القدرة على التكيّف مع الطلب المتغير على المهارات في الشركات والمجتمعات المحلية، وأن يفضيا إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأجور .وفضلاً عن ذلك، يمكن للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يحدّا من العراقيل التي تعوق الإلتحاق بعالم العمل، وذلك بوسائل عدة تشمل التعلّم في مكان العمل، وضمان الإعتراف بالمهارات المكتسبة والتصديق عليها .ومن شأنهما أيضاً أن يوفرا فرصاً لتنمية قدرات ذوي المهارات المحدودة العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من العمالة الناقصة، والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والأفراد المفتقرين إلى التعليم والعمل والتدريب يواجه سوق العمل تغيرات سريعة ومتلاحقة ، نتيجة لما فرضته الثورة العالمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات ،وما لحق بها من تطورات فى مجال المنافسة الإقليمية والعالمية ،الأمر الذى يتطلب الوقوف على ما حدث بها من تطورات ، بغية تحديد الرؤية المستقبلية لمتطلبات هذه الأسواق من القوى العاملة المتخصصة من خريجى التعليم الفنى الصناعى ([i])

وأصبح سوق العمل يتطلب فنى له عدة مواصفات ،وهى ما يلى [ii]:

1. يمتلك مهارة عالية وينتمى إلى الوطن وإلى المهنة .
2. يدرك قيمة إتقان العمل والإخلاص والأمانة فيه .
3. يمتلك قاعدة علمية وثقافية تؤهله لمتابعة التطور فى مجلات مهنية والإرتقاء بمستواه الاجتماعى، ومتابعة تعليمه وتدريبه .
4. يراعى أسس السلامة المهنية فى الممارسة ، والأمان فى التعام مع منتجاته
5. يتمكن من الالتحاق بسوق العمل مباشرة ، أو التأقلم بسرعة مع حاجات سوق العمل .
6. يستطيع الإرتقاء بمستواه المهنى والتحول بين التخصصات الفرعية المهنية والمهن القريب.

توفير قطاع تعليم وتدريب تقنى ومهنى يلبى مختلف إحتياجات سوق العمل ومتطلباته الآنية والمستقبلية المبنية على معلومات وبيانات موثوقة يتم الحصول عليها من أصحاب المصلحة يعتمد مناهج تعليمية حديثة وطرق تعليم متطورة ووسائل تعليم فعالة تدخل ضمنها تقنيات الإتصال والمعلومات بما فيها إستخدام الشبكة العنكوبتية ، ويفتح مجالات عديدة للتخصص أمام الفتيات وذوى الإحتياجات الخاصة .

توفير إنتقال سهل للطلاب إلى سوق العمل تؤمن لهم مراكز متخصصة يتم إنشاؤها فى هذه المؤسسات مهمتها توجيه الطلبة ومساعدتهم على الحصول على عمل وتقديم المشورة لهم المبنية على معلومات صحيحة وتغذية راجعة

ثانيا : برنامج دعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى

Technical and Vocational Education and Training (TVET)

ويعتبر TEVT برنامج دعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى أحد المشاريع الممولة من الحكومة المصرية والإتحاد الأوربى يهدف تحسين وتطوير نظام التعليم الفنى والتدرب المهنى فى مصر بما يلبى الإحتياجات الاجتماعية والاقتصادية خاصة توظيف الشباب ، وزيادة التنافسية بما يتماشى مع تنمية الدولة فى الحاضر والمستقبل ، كما يسعى إلى تحسين صورة التعليم الفنى والتدريب المهنى فى المجتمع[iii]. وبنيت المرحلة الثانية من برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر التى بدأت منذ عام 2014 ومستمرة حتى الآن ،بشكل مباشرعلى الإنجازات المحققة من المشروع السابق بالتعاون بين الاتحاد الأروبى ومصر"برنامج إصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر المرحلة الثانية (TVET) "بإجمالى تكلفة (117) مليون يورو ،منها (50) مليون من الاتحاد الأوربى ،و(67) مليون يورو مساهمة مصرية ،وذلك لتوفير الدعم المستمر لإصلاح التعليم والتدريب الفنى والمهنى فى مصر[iv].

هذا ، وتوكد اليونسكو على أن التعليم والتدريب التقنى والمهنى Technical and Vocational Education and Training (TVET) ليس فقط أداة لتمكين المتعلم من القدرة على التوظيف ،بل هو إعداد للمواطنة المسئولة ، وأداة لتعزيز التنمية المستدامة ، حيث ترى أن دور التعليم والتدريب التقنى والمهنى هو تعليم الشخص ككل ، وليس فقط كعامل ، وهذا يعنى اعتماد نهج شامل لتنمية المهارات للتوظيف والمواطنة ، من خلال التركيز فى برامج تدريب المهارات على تطوير القيم والأخلاق والمواقف لإعداد المتعلم للاعتماد على الذات والمواطنة المسئولة[٧].يكون التطوير

والتحسين داخل هذه المؤسسات مواكباً للمتغيرات الدولية، الأمر الذى اوج علي هذه المؤسسات الاهتمام بالمتعلم، ونواتج التعلم المستهدفة، التى تعد الأساس فى عملية الاعتماد المؤسسى، وتعتبر خريطة المنهج أحد محكات الحكم الرئيسة على مؤشرات وممارسات"(**الفاعلية التعليمية)** "المتعلم – المعلم– المنهج – المناخ (وهى الاساس فى متابعة النمو التحصيلى للمتعلم الدارسية الأساسية) اللغة العربية –اللغة الأجنبية – الرياضيات – العلوم – الد ارسات الاجتماعية، بالإضافة إلى المواد التخصصية والفنية (الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة ، 2010: 10)

.

فى ضوء ما سبق يمكن القول ضمان جودة التعليم التقنى والتدريب المهنى أن تشترك كافة الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين للتعليم والتدريب ، ويجب أن تغطى مجموعة من السياسات المؤهلات والمقررات الدراسية والتقييم وتعليم وتدريب المعلمين والمدربين ، ويتخلل ضمان الجودة من الناحية العملية الأوجه الأساسية لأنظمة وإصلاحات التعليم التقنى والتدريب المهنى من خلال : التحول لنظام أكثر قيامًا على الطلب ، وضمان أن توفير التعليم التقنى والتدريب المهنى

قائم على الكفاءات الفنية والكفاءات الأوسع التى يحتاجها المتعلمون فى سوق العمل وفى حياتهم الاجتماعية ، وتطوير أنظمة التعليم والتدريب بحيث يصبح التعليم مدى الحياة أحد التطلعات الواقعية لعدد متزايد من المواطنين ومواصلة بناء القدرات .

أكدت دراسة (نبوى،2016،ص ص64-65) أن " التعليم الثانوى الصناعى بحاجة إلى تحسين جودته ، بحيث يعد الطلاب للتعليم مدى الحياة والتوظيف ، من خلال إكسابهم المهارات والمعارف الأساسية اللازمة ، وتوفير فرص للطلاب لاكتساب وتطبيق المهارات اللازمة للتخطيط الوظيفى ولإدارة مسارهم المهنى" . الأمر الذى يبرهن على ضعف جودة المدارس الثانوية الصناعية ،وقصورها فى إكساب طلابها المهارات الأساسية المرتبطة بالتخطيط لإنشاء عمل أو تحمل مخاطرة البدء فى مشروع وإدارته بشكل فعال ،نظراً لقصوروضعف التعليم التقنى والتدريب المهنى .

التعليم الثانوى الصناعى والمسؤولية المجتمعية :

يمثل التعليم الثانوى الفنى وخاصة التعليم الثانوى الفنى الصناعى القاطرة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادى المنشود لأى دولة ، وذلك لما له من دور فاعل فى تخريج العمالة المدربة التى تمتلك مهارات القرن ال 21 ، والتى تمكنهم من التكيف مع المتغيرات السريعة والتنافسية فى بيئاتهم المتنوعة وتنبع فلسفة التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مصر من فلسفة المجتمع المصرى وما يملكه من عادات وتقاليد ،وما يسعى لتحقيقه من غايات وطموحات تسعى لتقدمه بشكل مستمر يضمن تحقيق الجودة والتميز فى أهدافه .

وتقوم فلسفة التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى مصر على تنمية الموارد البشرية المدربة والواعية القادرة على استيعاب التكنولوجيا وأصولها وطرق استثمارها وتكيفها مع حاجات التنمية الاقتصادية ومواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات سوق العمل ، من خلال ما يلى (متولى ، د.ت: 42) : العمل على الوفاء بحاجات المتعلمين التعليمية ، وتطوير المهن والوظائف بما يتفق مع خصائص مرحلة المراهقة ، الإهتمام بتحقيق أهداف المجتمع بمزيد من التقدم الاجتماعى والاقتصادى عن طريق تنمية طاقات الفرد ، ومشاركتهم الإيجابية فى تحقيق هذه الأهداف ،وتهيئة الطلاب للعمل المفيد والربط بين أغراض التربية المدرسية والغرض المهنى المحدد ، فلا يقتصر التعلم على مجرد التدريب والفهم لكى يحيا الفرد حياة منتجة مرضية ،وإنما يمتد على نطاق واسع ليحقق التكامل بين المدرسة وسوق العمل،والاهتمام بالكشف عن ميول التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم وتوجيه هذه الميول والاستعدادات مع تنميتها إلى ما فيه خير الفرد والجماعة ،مساعدة الطلاب على أن تتوافر لهم المهارات الأساسية والمعلومات والمفاهيم العلمية والفنية التى تمكنهم من إحتراف مهنة معينة أو مساعدتهم على التقدم فى هذه المهنة .

لقد أصبحت قضية التعليم مسئولية قومية مشتركة بين الدولة والمؤسسات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدنى) ،وفى ضوء هذا كان هناك اتجاه لحشد وتعبئة الطاقات والإمكانات على المستوى القومى بما يمثل نوعاً من الشراكة المجتمعية التى تؤكد تحقيق هذا التوجة فى التحول من أن يكون التعليم مسئولية تنفيذية للوزارة إلى أن يصبح مسئولية مجتمعية ممثلة فى الشراكة المجتمعة للمؤسسات غير الحكومية .

وقد أثبتت التجارب العالمية أن نظم التعليم فى جميع الدول تحتاج إلى دعم ومشاركة ومساندة دائمة من المؤسسات غير الحكومية (مؤسسات المجتمع المدنى) حتى تحقق أهدافها المتعددة المنوطة بها على كافة المستويات المجتمعية . وأن مشاركة المجتمع المدنى تعتبر ركيزة رئيسة فى دعم جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المؤسسات التعليمية وتمكينها من تحقيق وظيفتها التربوية ،وذلك لأن هذه المشاركة تبرز أهمية إعادة هندسة النظام القومى للتعليم والبيئة التنظيمية للمؤسسات التعليمية ؛ لتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية وبناء القدرة التنافسية بين المؤسسة ومؤسسات المجتمع المدنى ،وذلك من أجل تطوير التعليم وتحسينه بصورة دائمة . (آمال مسعود ،2012: 124)

ومن أهداف : زيادة فرص توظيف خريجي التعليم الفني وتوفيرعمالة فنية مؤهلة و مدربة مع الأهتمام بالتوجيه و الارشاد المهني، معلومات سوق العمل و تنمية المهارات بالقطاعات الاقتصادية المستهدفة من خلال: تطويرو تفعيل خدمات التوجيه و الارشاد الوظيفي بمدارس التعليم الفني وخاصة التعليم الثانوى،وتحديد المهارات طبقا لاحتياجات سوق العمل في القطاعات الاقتصادية المختارة عملية اساسية لتطوير برامج التعليم الفني و المهني ،وتطوير برامج تنمية مهارات لتواكب متطلبات سوق العمل ودعم تطبيق برامج متنوعة للتدريب العملي لطلبة التعليم الفني والقيام بتحديث الدراسات التي تستهدف بيانات سوق العمل ، والعمل علي ايجاد كيان مسئول عن ادارة و تشغيل نظام معلومات سوق العمل

ومن شأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يزودا الشباب بالمهارات اللازمة للالتحاق بعالم العمل، بما في ذلك مهارات العمل الحر .ومن شأنهما أيضاً أن يحسّنا القدرة على التكيّف مع الطلب المتغير على المهارات في الشركات والمجتمعات المحلية، وأن يفضيا إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى الأجور .

وفضلاً عن ذلك، يمكن للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن يحدّا من العراقيل التي تعوق الإلتحاق بعالم العمل، وذلك بوسائل عدة تشمل التعلّم في مكان العمل، وضمان الاعتراف بالمهارات المكتسبة والتصديق عليها .ومن شأنهما أيضاً أن يوفرا فرصاً لتنمية قدرات ذوي المهارات المحدودة العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من العمالة الناقصة، والشباب غير الملتحقين بالمدارس، والأفراد المفتقرين إلى التعليم والعمل والتدريب. الا أن هناك قصوراً فى تحقيق أهداف التعليم الثانوى الفنى الصناعى ، والتى تتمثل فيما يلى : (فوزى رزق شحاتة وآخرون،2015: 7-8)

1. إرتفاع معدلات البطالة فى خريجى المدارس الثانوية الصناعية ، لأسباب تتعلق بضعف كفاية إعدادهم ،وتزويدهم بمهارات وكفايات مطلوبة لسوق العمل .
2. إنفصال نظام التعليم الثانوى الصناعى عن نظام المؤسسات الصناعية وغياب التنسيق بينهما ، وجعل التعليم الثانوى الناعى منعزلاً عن تخطيط وتصميم المناهج ، وتحديد المهارات اللازمة للمؤسسات الصناعية .
3. توزيع مسئولية تنفيذ بناء وتصميم المناهج التعليمية بالتعليم الثانوى الصناعى بين عدة جهات تمثل بنى تنظيمية منفصلة ، وكذلك ضعف كفاية العلاقة بين ما تصمم من مناهج وبين المهارات والكفايات المطلوبة لسوق العمل من تخصصات ومهن.

وفى ذات السياق ، أكدت دراسة (عبير ، 2019، ص ص79- 82) أن " البطالة تنتشر بين خريجى التعليم الفنى بصفة عامة والتعليم الثانوى الصناعى بصفة خاصة نتيجة عدم ملاءمة مستوى الخريجين لسوق العمل على المستويين المحلى والعالمى ، بالإضافة إلى غياب نظام معلوماتى منظم عن سوق العمل ،

وغياب التنسيق بين المؤسسات المختلفة لجمع المعلومات التى تساعد على اتخاذ قرارات تتعلق بإصلاح التعليم الفنى الصناعى ".(مجدى ابراهيم ، 2007: 337) الأمر الذى ينعكس بالسلب على تحقيق أهداف المدارس الثانوية الصناعية والتى من أهمها إعداد الطلاب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل التنافسية المتغيرة .

كما قد يرجع هذا القصور فى تحقيق المدارس الثانوية الصناعية لأهدافها على نحو فعال يكفل تنمية المهارات المرتبطة بالمستقبل ،ومنها المهارات الريادية لدى خريجيها إلى أن " نظام القبول بهذه المدارس يخضع لسياسة تعليمية ضعيفة الارتباط بسياسة التصنيع فى مصر ؛ حيث يقبل سنوياً أعداداً من الطلاب طبقاً لتعليمات الإدارة المركزية للتعليم ووفقاً لمعيار الدرجات فى الشهادة الإعدادية والنطاق الجغرافى ، وطبقاً لذلك فإن المخرجات السنوية للتعليم الصناعى تزيد كمياً فى العدد من التخصصات عن حاجة قطاع الصناعة إليها ، وتقل كمياً فى العديد من التخصصات عن الحاجة إليها ، مما يمثل بالضرورة أحد عوامل بطالة خريجى هذه المدارس " (فوزى شحاتة ، 2015 :104).

وفى ذات السياق يجدر الإشارة إلى أن " نظام إعداد الطلاب بهذه المدارس يتسم بالجمود النسبى ، وضعف المرونة التى تعنى الإستجابة لمتطلبات التطوير والتحديث ومتطلبات قطاع الصناعة ، حيث نجد أن عدد نوعيات ونظم الإعداد فى هذه المدارس يتراوح بين مدارس تعد لتخصصات ، وأخرى تعد لمهن ، وثالثة بنسبة 5%من المدارس الحكومية تطبق نظام التعليم الثنائى أو المزدوج ، حيث يتدرب الطلاب فى مواقع العمل لمدة أربعة أيام ويومين بالمدرسة ،ومن ثم فإن مستوى الخريجين يوصف بأنه دون مستوى جودة المعارات والقدرات المطلوبة لسوق العمل الصناعى "(فوزى شحاتة 2015: 105).

فى ضوء ما سبق يتضح أن المدارس الثانوية الصناعية بحاجة إلى تبنى سياسة تعليمية وأهداف تركز على تنمية المهارات الابتكارية والإبداعية لدى الطلاب ،وكذلك المهارات القيادية والريادية المرتبطة بالبدء بمشروع ما وإدارته بشكل فعال يضمن تحقيق فكرة التوظيف الذاتى من ناحية ، ويتناسب مع احتياجات سوق العمل ويحقق التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

وهناك مجموعة من المعوقات الخاصة بالإنتقال لسوق العمل ، منها ما يلى :

1- ضعف التنسيق بين نظام القبول بالمدارس الثانوية الصناعية واحتياجات الصناعة من العمال كماً وكيفاً ، فنجد نظام القبول بالمدارس الثانوية الصناعية يخضع لسياسة تعليمية ضعيفة الارتباط بسياسة التصنيع في مصر ، حيث يقبل سنوياً أعداد من الطلاب طبقاً لتعليمات الإدارة المركزية للتعليم ، وفق معيار الدرجات في الشهادة الإعدادية والنطاق الجغرافى ، ولا يراعى في ذلك حاجة الصناعة من العمالة كماً وكيفاً ، مما يؤدي إلى بطالة خريجي المدارس الثانوية الصناعية(محمد السيد الاخناوى ، 2015: 632)

2- ضعف التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية وبين احتياجات سوق العمل ،و أن التعليم الصناعى يعانى من الكثير من نقاط الضعف فى قدرته على إنتاج خريج يلبى احتياجات السوق .(فوزى رزق شحاتة (2014) (67:

3- هناك فجوة واسعة فى العلاقة التى تربط بين التعليم التقنى والتدريب المهنى وبين سوق العمل فى قطاعاته المختلفة ؛فلا تتوافر بيانات إحصائية عن احتياجات التنمية من العمالة الفنية والكوادر البشرية المدربة ،كذلك لعدم نضج النظرة المجتمعية لخريجى التعليم الفنى وتأخر تدخل الدولة فى جميع

مستوياتها لعلاج مشكلة ربط الشهادة التعليمية، ومستوى الجدارة المهنية (فوزى شحاتة ،2014: 77).

4- قلة الأنظمة المعلوماتية التى التى تمتاز بالتكامل وسهولة الوصول لخدمة سوق العمل وقطاع التعليم والخدمات المهنية.

5- ضعف آليات التنسيق بين المدارس وجهات التوظيف فى القطاعين العام والخاص .

6- ارتفاع معدلات البطالة فى خريجى المدارس الثانوية الصناعية لأسباب تتعلق بضعف كفاية إعدادهم ،وتزويدهم بمهارات وكفايات مطلوبة لسوق العمل.(الاخناوى 2015،

كما أكدت إحدى الدراسات على أن القيم والمهارات التى يحتاجها سوق العمل لا يتم تدريسها فى مدارس التعليم الثانوى الصناعى ، وأن المناخ العام بالمدرسة لا يساعد على اكتساب هذه القيم والاتجاهات ، تغيرات متطلبات سوق العمل فأصبحت تتطلب تخصصات ودورات جديدة جديدة مثل القدرة على الابداع والتفكير التحليلى ؛ التعلم النشط؛ وصنع القرار وغيرها ، تتوقف درجة المؤامة بين تخصصات التعليم الثانوى الصناعى وبين متطلبات سوق العمل على كفاءة النظام التعليمى ؛وقدرته على مواكبة مستجدات السوق ، وقدرة تعاون هذا النظام مع باقى العناصر التى لها علاقة بهذا النوع من التعليم ، حيث أن المواءمة ،طريقه أو آلية أو أسلوب تساهم وتساعد فى تحقيق اتزان سوق العمل ،وتحقيق أهداف النظم التى تتبنى تلك الآلية وتشكل احتياجات ومتطلبات أسواق العمل المحلية والدولية تحدياً كبيراً أمام الدول النامية بوجه عام ، ومصر بوجه خاص ، نظراً لضعف قدرتها الإنتاجية وهيكلها الصناعي ومن ثم لا يمكنها التكيف مع البيئة الصناعية الجديدة

التي تتسم بتزايد حجم المنافسة في الأسواق الدولية ، والتركيز على عمليات ونظم التصنيع الحديثة ، والتركيز على مفاهيم الجودة الشاملة.

الدراسة الميدانية: فى هذا المحور سوف يتم عرض أهداف الدراسة الميدانية ، وتحديد عينة الدراسة الميدانية ،وأساليب المعالجة الإحصائية التى استخدمت فى تحليل البيانات الإحصائية ، وأخيرا نتائج الدراسة الميدنية .

أهداف الدراسة الميدانية :استهدفت لدراسة واقع تيسير سوق العمل من خلال دور برنامج دعم واصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى وقد تطلب ذلك تعرف واقع دور برنامج دعم واصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى وكذلك التحديات تيسير سوق العمل والتى تواجه التعليم التقنى والتدريب المهنى والتى تحول دون تفعيل هذا الدور .

أداة الدراسة الميدانى : تضمنت الدراسة الميدانية تطبيق استبانة مقسمة إلى محوارين ، المحور الأول : يدور حول دور برنامج دعم واصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى لتيسير سوق العمل ، وتضمن (6) بندًا ، والمحور الثانى : تحديات تيسير سوق العمل والتى تواجه التعليم التقنى والتدريب المهنى وتضمن (11) بندًا

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :يتم تطبيق الاستبيان على عينة نسبتها 5% وعددهم (135) من العدد الكلى (2721) من مديرى ومعلمى فى مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى بمحافظة الفيوم .

عروض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية :

المحور الاول :

جدول (1)

جدول(1) استجابات عينة الدراسة حول المحور الاول دوربرنامج دعم واصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى وتطوير التعليم الفنى الصناعى من حيث تيسير سوق العمل

م	العبارات	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		كاى تربيع	المتوسط	الانحراف المعيارى	النسبة التقديرية	الاتجاه العام	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%						
1	يبنى شراكة بين منظومةالتعليم الثانوى الفنى الصناعى والمؤسسات الانتاجية	25	19.2	74	56.9	31	23.8	329.	1.95	65,7	65	متوسطة	4
2	يتوسع فى التعليم المزدوج للمدارس	13	10	66	50.8	51	39.2	344.	1.71	64,0	57	متوسطة	6
3	توافر برامج التوجية	78	60	30	23.1	22	16.9	423.	2.43	76,7	81	كبيرة	1

	والارشاد الوظيفى												
4	يوسع فى إنشاء وحدات تيسير الإنتقال لسوق العمل	45	34.6	48	36.9	37	28.5	1.4	2.06	79,5	68.66	كبيرة	2
5	تحسين الحالة التنافسية للتعليم التقنى والتدريب المهنى .	35	26.9	50	38.5	45	34.6	2.7	1.92	78,4	64	متوسطة	5
6	توفير عمالة فنية ماهرة حسب متطلبات سوق العمل .	10	7.7	65	50	55	43.3	109.2	1.96	60,2	65.33	متوسطة	3
مجموع المحور الثالث: تيسير سوق العمل					2.005		2.73	66.86%	متوسطة				

يتضح من الجدول (1) السابق أن المحور الفرعى الثالث (تيسير سوق العمل)حصل على نسبة تقديرية

بلغت (66,86%) وهى نسبة متوسطة بمتوسط (2.005) ، وجاء فى ترتيب بنود هذا المحور كالتالى:

1. جاءت المفردة (22)" توافر برامج التوجية الارشاد الوظيفى " فى المرتبة الأولى ، بنسبة تقديرية (81%) باتجاه عام كبيرة ومتوسط حسابى (2.43)، وانحراف معياري (,767) ، ترى عينة الدراسة محاولة البرنامج توفير برامج التوجية والإرشاد ، ووضع خطة واسترتيجيات زمنية مناسبة لتفعيل دور التوجيه المهنى ، واتفقت دراسة (مها عبد الله 2019) مع هذة النتيجة حيث بينت أن الاستدامة مع الجهات المانحة أمر ضرورى لتطبيق خدمات التوجيه المهنى على نحو فعال.
2. جاءت المفردة (23)" يوسع فى إنشاء وحدات تيسير الإنتقال لسوق العمل " فى المرتبة الثانية بنسبة تقديرية (68.66%) باتجاه عام كبيرة ومتوسط حسابى (2.06)، وانحراف معيارى (,795)

3- جاءت المفردة (25)" توفير عمالة فنية ماهرة حسب متطلبات سوق العمل " فى المرتبة الثالثة ، بنسبة تقديرية (65.33) باتجاه عام متوسطة ومتوسط حسابى (1.96)، وانحراف معيارى (,602) ،على الرغم من أهمية المفردة إلا أن أفراد العينة كانت إستجابتهم بدرجة متوسطة حيث أن توفير عمالة فنية ماهرة هو الهدف الاساسى للدعم وتطوير هذا النوع من التعليم وتتفق (دراسة عبير أحمد 2019) حيث اكدت على أن هناك ضعف فى ملاءمة خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى مصر لسوق العمل .

4-جاءت المفردة (20)" يبنى شراكة بين منظومة التعليم الثانوى الفنى الصناعى والمؤسسات الانتاجية " فى المرتبة الرابعة ، بنسبة تقديرية (65%) باتجاه عام متوسطة ,وبمتوسط حسابى (1.95)، وانحراف معيارى(,657) العمل على تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الصناعية والإنتاجية للمشاركة فى

تطوير التعليم الثانوى الفنى الصناعى من خلال اتاحة فرص أكبر للطالب من التعلم والتدريب بمؤسساتهم وقد اتفقت مع هذا دراسة (محمود حسن 2019)الاستجابة لطلبات السوق المحلية من العمالة المدربة

حصل المحور: تيسير سوق العمل على نسبة مئوية متوسطة بناء على أراء عينة البحث وهذا يرجع إلى محدودية دور البرنامج فى تيسير الانتقال لسوق العمل .

يعزو البحث ذلك إلى : قلة تفعيل البرنامج تيسير الإنتقال لسوق العمل بمدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى 3 سنوات فى محافظة الفيوم إلى رغم الميزانيات الكبيرة التى ترصد من قبل برنامج دعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى إلا أنها تحددها فى بنود معينة أهمها الدورات التدريبية واللقاءات التنشيطية للميسرين ، حيث تقدم هذه التدريبات داخل فنادق كبيرة ويرصد لها جزء كبير من ميزانية البرنامج المخصصة للتعليم الثانوى الفنى الصناعى 3سنوات ، ويؤثر هذا بشكل كبير على أدائها للأدوار الواجبة والمتوقعة منها ، هذا بالإضافة إلى العديد من التحديات التى تقابلها

استجابات عينة الدراسة حول المحور الاول دوربرنامج دعم وإصلاح التعليم التقنى والتدريب المهنى من حيث الجودة.

جدول (2)

7	تدريب القيادات على مشاركة القرارات مع العاملين	9	6.9	24	18.5	97	74.6	102.2	1.32	60,0	44	متوسطة	10
8	تطوير البرامج التدريبية بناءً على الجدارات كأحد مداخل التطوير	37	28.5	62	47.7	31	23.8	124.	2.05	72,2	68.33	كبيرة	4
9	يسهم فى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى العملية التعليمية .	15	11.5	87	66.9	28	21.5	119.	1.90	56,5	63.33	متوسطة	5
10	تطوير الاحتياجات التدريبية بالورش المعامل .	27	20.8	54	41.5	36	27.7	9.5	1.82	74,9	60.66	متوسطة	6
11	ينشر ثقافة الجودة والاعتماد فى المدارس	25	19.2	55	43.3	50	38.5	119.	1.81	73,8	60.33	متوسطة	7
12	يشرك المتخصصين من أصحاب الاعمال من القطاع الخاص	35	26.5	69	53.1	26	20	277.	2.07	68,4	69	كبيرة	3

	فى وضع المناهج في جميع مراحل التطوير											
13	يتوسع فى عدد المدارس المطورة	32	24.6	55	42.3	43	33.1	6.1	241.	1.73	77,5	متوسطة	57.66	8
14	يتنوع فى التعلم وفق منهج الجدارات	26	20	43	33.1	61	46.9	241.	241.	1.73	77,5	متوسطة	57.66	8
15	توفير بيئة مدرسية قادرة على تخريج أفراد مزودين بمهارات إدارة المشروعات	44	33.8	61	46.9	35	19.2	149.	149.	2.15	71,6	كبيرة	71.66	2
16	توظيف التقنيات الإدارية الحديثة في مدارس التعليم الثانوي االصناعى	52	40	49	37.7	29	22.3	7.2	7.2	2.18	77,2	كبيرة	72.66	1
17	تحسين البنية التحتية لمدارس التعليم الثانوى الفني الصناعى	21	16.2	83	63.8	26	20	547.	547.	1.32	60,0	متوسطة	44	11
	مجموع محورالثانى : الجودة فى التعليم التقنى والتدريب المهنى							118.12		2,07	–	كبيرة	69.66	

يتضح من الجدول (2) السابق أن المحور الفرعى الثانى (جودة التعليم التقنى والتدريب المهنى)حصل على نسبة تقديرية بلغت (69.66%) وهى نسبة مرتفعة بمتوسط حسابى (20.97) ، وجاء فى ترتيب بنود هذا المحور كالتالى :

9- جاءت المفردة (18) " توظيف التقنيات الإدارية الحديثة في مدارس التعليم الثانوي الصناعى" فى المرتبة الأولى ، بنسبة تقديرية (72.66) باتجاه عام كبيرة ، ومتوسط حسابى (2.18) وانحراف معيارى (,772) ترى عينة الدراسة أهميتها حيث توظف هذه التقنيات فى مدارس التعليم الثانوى الفنى الصناعى فى أداء المهام الإدارية كالتخطيط الاستراتيجى وإدارة الوقت والإدارة بالأهداف وتتفق هذة النتيجة مع دراسة كل من (دعاءمحمد 2018- وعبير الصربى 2023)حيث أكدت الدراستين على أهمية استخدام الاساليب الحديثة فى الادارة.

10- جاءت المفردة (17)" توفير بيئة مدرسية قادرة على تخريج أفراد مزودين بمهارات إدارة المشروعات" فى المرتبة الثانية ، بنسبة تقديرية (71.66) باتجاه عام كبيرة ومتوسط حسابى (2.15)، وانحراف معيارى (,716) ترى أفراد العينة أن من الأهمية توفير بيئة مدرسية قادرة على تخريج أفراد مزودين بمهارات إدارة المشروعات وريادة الأعمال بما يتوافر فيها من معدات وآلات وأجهزة متطورة وخامات تشغيل ,والتكنولاوجيا الحديثة فى معامل الكمبيوتر وشبكات الانترنت ومنهج مخصص لادارة المشروعات وريادة الاعمال والتوظيف الذاتى .وقد اتفقت دراسة (دعاء جوهر 2017) مع هذة النتيجة حيث بينت أن قدرة المدرسة الثانوية الصناعية على تضمين تعليم ريادة الاعمال والمشروعات بها يتوقف على درجة إداراكهم لأهميتة .

ويعزو ذلك إلى أن التوجه نحو الجودة لازال فى حاجة ماسة لإعادة النظر فى اعتبار الجودة فى التعليم الثانوى الفنى الصناعى مطلب مهم واستراتيجى للأسباب الآتية ،وهى :

- تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية للتعليم الثانوى الفنى الصناعى 3سنوات .
- تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين ،ومهارات سوق العمل
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمديرين والمعلمين بما يتوافق والحداثة على المستوى العالمى .
- تطوير المناهج بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطورات العالمية والتحديث المعلوماتى مع مراعاة احتياجات المتعلم البيولوجية والنفسية ، بحيث تكون المنهج متكاملة وتسهم فى بناء الشخصية
- توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلم (معامل ، مكتبات ، اتصال بالإنترنت و ومرافق ممارسة الأنشطة
- تطوير منظومة التقويم فى ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية ، والتركيز على التقويم الشامل (معرفيا – مهاريا – وجدانيا) دون التركيز على التقويم المعرفى فقط
- تطوير منظومة تعليم متكاملة ومتطورة وفقا لاحتياجات خطط التنمية المهنية وسوق العمل

النتائج والمقترحات :

وفيما يلى إستعراض للمقترحات اللازمة لتحسين وتطوير التعليم الثانوى الصناعى ولتحقيق لسوق العمل :

- إعادة النظر فى المخصصات المالية لمؤسسات التعليم الفنى الصناعى والتدريب المهنى لتلبية احتياجتها من البنى التحتية .
- انشاء مدارس بالقرب من المصانع والمؤسسات الإنتاجية
- تطوير المهارات الشخصية والعملية للطلاب، مثل الاتصال الفعال والقدرة على العمل الجماعي والقدرة على التفكير الإبداعي والحلول المبتكرة، مع توفير الحافز المناسب لهم.
- إنشاء موقع الكترونى يتضمن معلومات كافية عن : المهن المتنوعة وتوصيفها ،أعا المدارس والطلاب ، فرص التدريب والتعليم والتشعيل المتاحة ، والتخصصات المتاحة بها وخريجيها ، على أن يتم الاستفاة من تقارير المراصد الإقليمية عن احتياجات سوق العمل.
- إعادة هيكلة مدارس التعليم الثانوى الصناعى ، من خلال استحداث تخصصات جديدة لمواكبة التغيرات العصرية المتعلقة بتكنولوجيا التدريب والإنتاج .
- إعداد الدراسات اللازمة ، والتدقيق فى الإيجابيات والسلبيات قبل العمل على برامج التعليم التقنى والتدريب المهنى لمواءمتها مع احتياجات سوق العمل .
- تحديد القدرات والموارد والبنية التحتية المناسبة لتطوير برامج التعليم الثانوى الفنى الصناعى .
- إشراك الوزارات والهيئات ذات الصلة (التعليم العالى والتجارة والصناعة والزراعة والقوى العاملة والقطاع الخاص الإنتاجى ومؤسسات المجتمع المجتمع المدنى

..) فى تطوير احتياجات التدريب ، ومتطلبات سوق العمل . تعزيز التعاون بين المدارس ومؤسسات الإنتاج والصناعة، حتى يتمكن الطلاب من الاطلاع على العمليات الصناعية ومعرفة المتطلبات والتحديات التي يواجهها قطاع الصناعة.

- تأهيل المدارس الفنية بالأجهزة والتقنيات الحديثة والمتطورة مثل الروبوتات وطابعات ثلاثية الأبعاد، وإنشاء شبكات اتصالات عالية السرعة والأمان لتوفير وصول سريع وآمن للإنترنت والبرامج التعليمية على أجهزة الطلاب والمعلمين.
- العمل على تعدد مصادر التمويل اللازم لدعم برامج وتدريبات التعليم الفني بحيث تشمل مساهمات شركات القطاع الخاص، والمشاركة المجتمعية، والتبرعات والمعونات الأجنبية والاتفاقيات الدولية، والرسوم المدرسية، والاستثمار في هذا القطاع بشكل عام.
- تطوير المناهج الدراسية لتشمل المهارات والتقنيات الحديثة، بما في ذلك التدريب على الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والطابعات ثلاثية الأبعاد والواقع الافتراضي.
- الأخذ بالمعايير المهنية للمعلم والتصنيف المهني؛ حتى يمكن تخريج كوادر وطنية مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل في مصر.
- تبني تطبيق بعض النماذج الناجحة في الدول المتقدمة، مثل المدارس التخصصية، برامج من المدرسة إلى العمل، برامج التدريب من خلال المشروع، التعليم المزدوج (الثنائي)، المدارس الملحقة بالمصانع والشركات.

المراجع

أسماء مصطفى محمود (2020)، التعليم الفنى الصناعى واحتياجات سوق العمل فى المجتمع المصرى (دراسة حالة على مدينة السادس من اكتوبر) كلية تربية

برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني(2014) استراتيجية القومية لإصلاح منظومة التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (2014-2030).

دعاء محمد فتحى محمد سعدون (2018) , "بدائل مقترحة لتطوير التعليم الثانوى الصناعى فى مصر فى ضوء متطلبات العصر"رسالة دكتوراة غير منشورة , قسم أصول التربية , كلية التربية , جامعة عين شمس, ص 145.

عبير احمد (2019)، تفعيل الجهات المانحة فى تهيئة طلاب التعليم الثانوى الصناعى لسوق العمل على ضوء مدخل إدارة المشروعات مجلة كلية التربية ، جامعة بنى سويف الجزء الاول .

لوتشيانو فلوريدي :الثورة الرابعة . كيف يعيد الغلاف المعلوماتي تشكيل الواقع الإنساني ، ترجمة.

لؤى عبد المجيد سيد ، عالم المعرفة ، ع ،452 سبتمبر 2017، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ، ص 13.

مجدي إبراهيم إسماعيل (2007)، فاعلية استخدام برنامج كمبيوتري متعدد الوسائط لتنمية الإبداع التقني وبعض مهارات صيانة وإصلاح ساسيه السيارات لدى طلاب المدارس الثانوية الصناعية ,مجلة كلية التربية ، كلية التربية ، جامعة بني سويف , ، العدد (9) ، ص337.

محمد منير مرسي (2001): الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة،(القاهرة : عالم الكتب)

ميادة محمد فوزي الباسل : الطريق إلى الإداري بالمؤسسات التعليمية بالدول العربية ، المكتبة العصرية المنصورة ، 2018 ، ص237.

نبيل حنفي محمود(2008) : البطالة في مصر . المشكلة و الحلول ، أحوال مصرية ، ع 40 ، السنة العاشرة ، ، مركزالدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ص 157.

وزارة التربية والتعليم(2012) إستراتيجية تطوير التعليم الفني في مصر(2017-2012)، القاهرة .

وزارة التربية والتعليم , تطوير التعليم مشروع مصر

فؤاد بسيونى متولى ، التعليم الفنى : تاريخه وتشريعاته وإصلاحاته مستقبلية دراسة وثائقيه لتاريخ التعليم الفنى منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين ،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، د. ت) ، ص 42.

UNESCO Bangkok &Asia and Pacific Reginal Bureau for Education (2013): Financing of Secondary in the Asia – Pacific Regionan ، Synthesis Paper Education Policy and Reform Unit Education Policy Rcsearch Series Discussion No .4 ،pp.16

UNESCO Bangkok &Asia and Pacific Regional Bureau for Education (2013): Financing of Secondary in the Asia – Pacific Regionan ، Synthesis Paper Education Policy and Reform Unit Education Policy Rcsearch Series Discussion No .4، pp.16-17http://www.sis.gov.eg/Story/190871(accessed : 12\12\2022)

وزارة التربية والتعليم **:مرجع سابق** ،ص 79.

عبير احمد محمد (2019) ،"تفعيل دور الجهات المانحة فى تهيئة طلاب التعليم الثانوى الصناعى لسوق العمل على ضوء مدخل إدارة المشروعات "، **مجلة كلية التربية** (الجزء الاول)،جامعة بنى سويف ،ص 50.

*قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (105) لسنة 2014بالموافقة على اتفاقية تمويل حكومة جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوربى ، بشان برنامج دعم إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى المرحلة الثانية ،مواد (1-5).

(٧)UNESCO Bangkok &Asia and Pacific Regional Bureau for Education (2013) Financing of Secondary in the Asia – Pacific Regionan ، Synthesis Paper Education Policy and Reform Unit Education Policy Rcsearch Series Discussion N .4 ،pp.16-17.